الفصل الأول

التطور التاريخى
لأزمة الانتماء فى مصر

" لقد عقدت اتفاقاً مع شعبى
يتكلمون بوجه على هواهم
وأتصرف أنا على هواى "
فردريك الكبير
قيصر روسيا

المبحث الأول : الانتماء قبل عام ١٩٥٢- لمحة عامة .

المبحث الثانى : الانتماء فى عهد جمال عبد الناصر .

المبحث الثالث : الانتماء بعد هزيمة يونية سنة ١٩٦٧ .

المبحث الرابع : الدلالات الاجتماعية والسياسية لأحداث ١٥ مايو ١٩٧١.

المبحث الخامس : الانتماء فى عهد السادات .

obeikandl.com

obeikandl.com

المبحث الأول

الانتماء قبل عام ١٩٥٢ : لمحة عامة

تبلورت مشاعر الانتماء الوطنى فى مصر - والعالم العربى - فى القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين فى ظل مواجهة حادة مع الحملات الاستعمارية الأوربية - الفرنسية والبريطانية وتجسدت بشكل جلى فى ثورتى القاهرة الأولى والثانية . كما بلغت إحدى قممها فى الثورة العرابية وعكست التجسدات الفكرية والثقافية فى ذلك الوقت شكلاً من أشكال البلورة الفكرية لمشاعر الانتماء فى المجتمع المصرى ، كما وجد ذلك التجسد والتبلور استمراره فى التيار الفكرى للحزب الوطنى بقيادة مصطفى كامل ومحمد فريد بعد ذلك [١] .

وكانت ثورة الجماهير المصرية فى عام ١٩١٩ ، ثم ثورات العمال والطلبة فى الثلاثينات والأربعينات التى بلغت قمة تجسدها فى اللجنة الوطنية للعمال والطلبة، ثم الكفاح المسلح ضد ثكنات جيش الاحتلال البريطانى عام ١٩٥١ ... الخ تعبيرا عن نقله كيفية جديدة تبلورت فى إطارها التجسدات الجديدة لمشاعر الانتماء للوطن فى مصر .

وقد انعكست هذه النقلة الكيفية الجديدة من ذلك التبلور الصريح للنمو الرأسمالى فى المجتمع المصرى ، خاصة فيما بين الحربين الأولى والثانية العالميتين كما عكس ذلك النمو الرأسمالى نفسه فى مظاهر من التمايز الطبقى اتخذت أشكالا حزبية ونقابية وجماعات ثقافية فصاغ بذلك أرضا جديدة - اجتماعية - لانطلاق مشاعر الانتماء للوطن [٢] .

وكان معنى ذلك أن مشاعر الانتماء الوطنى المعادية للاستعمار بين جماهير مصر فى ذلك الحين وهى أعمق وأوسع من مجرد التجسدات الفكرية للوعى القومى - قد بدأت تكتسب أبعادها الطبقية - الاجتماعية التى انبثقت منها كافة التجسدات الفكرية والسياسية التى تنازعت الواقع المصرى فى ذلك الحين وإن كانت قد ظلت محاصرة بدرجة التطور التى كان يمر بها المجتمع المصرى أى بظروف وعلاقات فترة انتقالية تتمثل فى درجة النمو الرأسمالى فى مجتمع مستعمر كما كانت بالتالى خاضعة للسيادة الفكرية والسياسية لبرجوازية ناشئة ترتبط بأعمق الروابط بكبار ملاك الأراضى ، ولكنها نشأت فى ظل وجود الاحتلال الأجنبى الذى يعرقل تطورها ونموها المستقل فتنازعها الرغبة فى

الاستقلال بالسوق والسلطة وخشية الجماهير التى تتصاعد حركتها فى نفس الوقت [٣] .

وقد قام هذان القطبان اللذان يتنازعان البرجوازية المصرية بصياغة الملامح العامة لسلوكها الوطنى تجاه القوى الاستعمارية فأكسبها هذا السلوك - ملامحه التهادنية الإصلاحية التى تتعلق بأوهام الاستقلال باللعب على التناقضات الدولية واستبعاد حركة الجماهير وشل تنظيماتها .

ودخلت البرجوازية المصرية - فى ذلك الوقت - فى تناقض حاد داخل دائرة الاستقلال والتبعية، كان من نتيجته فشل الاحزاب البرجوازية قبل ١٩٥٢ فى حل المسألة الوطنية المحتدمة لصالح الاستقلال .

وانعكس ذلك - بالضرورة - على مشاعر الانتماء القومى بين جماهير السكان فى مصر، بصورة أدت إلى تنامى الوعى بالانتماء الطبقى داخل دائرة الوعى بالانتماء القومى المعادى للاستعمار . وقد بدا ذلك واضحا فى تنامى الاطروحات الاجتماعية - كالإصلاح الزراعى مثلا - وتنامى الأفكار الثورية البرجوازية الصغيرة والعمالية .

وقد ساهم هامش الديمقراطية ونظام الأحزاب فى ذلك التنامى رغم قيود الوجود الاستعمارى وفزع البرجوازية المصرية من حركة الجماهير، وقيود الحكم الملكى على الديمقراطية الليبرالية نفسها فى ذلك الوقت .

وعلى قاعدة من هذه الأرض الموضوعية كانت حركة الجيش المصرى فى يوليو ١٩٥٢ بعد ما يقرب من أربعة أعوام على حرب فلسطين وشهور قليلة على حريق القاهرة .

وتنتمى ثورة الجيش فى يوليو ١٩٥٢ إلى تلك الدرجة التى وصلت اليها مشاعر الانتماء الوطنى المعادى للاستعمار فى مصر بكل ما يحيط بهذه المشاعر من فشل برجوازى متمثل فى سلوك الاحزاب البرجوازية القديمة وبكل ما يدعم هذه المشاعر من وعى اجتماعى وليد .

ومعنى ذلك أن فكر قادة يوليو - الذى تجسد فى البداية فى الشعارات ذات النقاط الست كان تعبيرا عاما عن درجة النمو التى بلغتها قدرة الطبقات الاجتماعية ومنظماتها السياسية والفكرية والتى لم تكن بقادرة على حسم الصراع الاجتماعى والسياسى بصورة نهائية لصالح إحداهما.

ومن الناحية التاريخية فان حركة الجيش فى يوليو ١٩٥٢ رغم أنها كانت فى أحد جوانبها نتاجا لأزمة البرجوازية المصرية (العاجزة عن حل قضية الجلاء) فإنها قد قامت بحل أزمة البرجوازية وقامت فى نفس الوقت بعرقلة حركة الجماهير التى كانت آخذة فى التبلور والنمو بقيامها بكبح مظاهر الوعى الطبقى المستقل التى كانت تُكسب مشاعر الانتماء للوطن أبعادها الاجتماعية العميقة .

إن الدرجة التى كانت تصنع حالة الغليان فى المجتمع المصرى ، والناتجة من حدود العلاقات الاجتماعية والحركة السياسية فى البلاد ودرجة النفوذ أو العزلة للأفكار التى كانت تتنازع المجتمع

كانت لابد أن تطبع حركة انقلابية بالطابع الذى أفرزها وولدها أى الطابع البرجوازى الذى حدد سلوكها السياسى والفكرى تجاه طبقات المجتمع .

ولكن هذا الوضع التاريخى نفسه كان قد أكسب ثورة يوليو كحلقة خاصة من حلقات الثورة البرجوازية المصرية سماتها الخاصة.

فقد مكن هذا الوضع قادة ثورة يوليو لزمن ليس بالقصير، أن يمثلوا بسلطتهم وضعا " بونابرتيا " يكاد يقف فوق الطبقات الاجتماعية يوجه النصال نحوها جميعا بدءً بكبار ملاك الأرض وانتهاءً بالطبقة العاملة وتجسدات وعيها الفكرى والسياسى [٤].

إن سمة هامة من سمات وانتماءات وعلاقات الكوكبة التى قادت حركة الجيش فى يوليو ١٩٥٢ قد ساهمت فى إحاطة وضع السلطة الجديدة بملامحه البونابرتيه الخاصة * .

فقادة يوليو الذين ينتمون فى معظمهم الى أصول برجوازية صغيرة والذين كانت وسيلتهم فى الثورة على النظام القديم تتمثل فى الانقلاب العسكرى ولا تعتمد على حزب جماهيرى ثورى ، لا يرتبطون بوشائج عميقة بأفراد الطبقة البرجوازية ولا بتجسداتها السياسية (حزب الوفد على سبيل المثال) ولكنهم فى نفس الوقت كان لا يمكنهم تمثيل حركة البرجوازية الصغيرة الثورية لظروف موضوعية عميقة تجعلهم فى نفس الوقت يمثلون إحدى حلقات الثورة البرجوازية فى مصر ويعبرون بالتالى عن الأهداف الاساسية للبرجوازية المصرية التى كانت قد نمت وتمحورت أهدافها حول الاستقلال بالسوق والسلطة [٥].

لقد مكنت تلك السمة المذكورة – الانقلاب العسكرى وعدم الارتباط بأفراد الطبقة البرجوازية – سلطة يوليو من اكتساب نوع من الاستقلال النسبى وتحررها من الارتباط بالبرامج التنفيذية والتوجهات السياسية المباشرة للطبقة البرجوازية الكبيرة .

وقد عكس هذا الاستقلال النسبى لسلطة يوليو نفسه على مجمل سلوكها التالى وخاصة بعد انتهاء الغزو الثلاثى لمصر وتأميم شركة قناة السويس وخلق أوضاعا طبقية وسياسية جديدة كان لها أعظم الاثر على مشاعر الانتماء فى مصر .

❑◆❑

* البونابرتية ظاهرة فى الحكم نشأت فى ظل الامبراطوريتين الأولى والثانية فى فرنسا (وبخاصة حالة لويس بونابرت عقب ثورة ١٨٤٨) وهى ظاهرة ضمن الحالات الاستثنائية فى الصراع الطبقى حيث تبلغ فيها الطبقات المتناحرة درجة من توازن القوى تنال معها سلطة الدولة – البرجوازية – لفترة معينة نوعا من الاستقلال حيال الطبقات وتظهر كوسيط بينهما .

المبحث الثانى

الانتماء فى عهد جمال عبد الناصر

مما لا شك فيه أن النجاحات المبكرة لثورة يوليو كان لها أعظم الأثر على مشاعر الانتماء بين جماهير مصر .

فاحساس عارم بالكرامة الوطنية، وبحب الوطن قد تفجر لنجاح كوكبة يوليو فى الاستيلاء على السلطة وطرد الملك ثم توزيع بعض أراضى الاصلاح الزراعى على الفلاحين والمعدمين وقد عبر هذا الإحساس عن نفسه أثناء الغزو الثلاثى لمصر حيث الرغبة الجارفة بين الجماهير فى فداء الوطن ببذل الدماء .

وقد ساهم وجود إسرائيل كرأس حربة للرستعمار من إحدى الزوايا وسلوك سلطة يوليو تجاه طبقات العمال باخراج مظاهراتها بهدف حل أزمة الحكم فى مارس ١٩٥٤ وإلغاء نظام تعدد الأحزاب، كانت فى مجملها عناصر مبكرة جدا تضرب بعمق فى الأعماق الاجتماعية لمشاعر الانتماء للوطن وتدفع بها داخل دائرة المفهوم البرجوازى .

وساهم الخطر الصهيونى فى الدفع نحو هذا الاتجاه ليسيِّد من مفهوم السلطة للشعور بالانتماء من خلال وحدة وطنية لا طبقية تتصدى للخطر الخارجى .

وتكفلت الظروف الموضوعية بعد حرب ١٩٥٦ بإنجاح ذلك المفهوم وترسيخه بين جماهير السكان فقد أفرزت اجراءات سلطة يوليو الأساسية ، الاصلاح الزراعى الأول وعمليات التمصير ثم التأميم ، فئة طبقية جديدة تكونت لها مصالح برجوازية خاصة بها لتستمدها من سيطرتها على السلطة السياسية بعد أن أصبح فى حوزتها ثروة عامة تكونت من السيطرة على الأرض التى لم توزع وبنوك المال الأساسية التى مُصرت وحصة الأجانب فى عدد من الشركات الصناعية والزراعية ثم هذه المصانع والشركات نفسها بعد تأميمها مع المجموعة الرأسمالية لبنك مصر بعد ذلك [٦]

وقد أصبحت هذه الفئة الطبقية البرجوازية ذات قوة وبأس شديدين على مستوى السيطرة السياسية والاقتصادية وجدير بالذكر أن القوة السياسية لتلك الفئة لم تكن لتستمد من أى تنظيم سياسى – الاتحاد القومى أو الاتحاد الاشتراكى مثلا – بقدر ما كانت تستمد من السلطة وأجهزتها

مباشرة ومدعومة بتعاطف جماهيرى واسع .

وهذا ما يدفعنا إلى القول بأن هذه الفئة الجديدة الحاكمة لم تصنع سطوتها السياسية على المجتمع وسيطرتها السياسية على الجماهير بالقمع البوليسى وحده وإن كان ذلك القمع قد قام بدور لا يمكن إنكاره فى تدجين مشاعر الانتماء ومفاقمة الاتكفاء على الذات بعد ذلك.

إن الظروف التى تشكلت فيها تلك الفئة البرجوازية الجديدة بما صاحبها من إجراءات اجتماعية هى التى صاغت إمكانيات النجاح النسبى فى صياغة مشاعر الانتماء وفق ما تبتغى وما تريد [٧] .

فلم تلجأ هذه الفئة - ومفكروها - إلى انتهاج أسلوب الوعظ الأخلاقى لصياغة وجدان الإنسان المصرى بقدر ما كانت الظروف الموضوعية تقوم بنفسها بذلك الوعظ وإن كانت السلطة قد صاحبت الإجراءات الاجتماعية بضجيج (اشتراكى) عالى الصوت .

لقد نجحت السلطة الجديدة فى استثمار نهوض الوعى القومى الذى نما فى مواجهة الاستعمار البريطانى قبل عام ١٩٥٢ ثم ازدهار هذا الوعى بعد حرب ١٩٥٦ بعد أن خلصته من مقومات الوعى الطبقى المستقل الذى كان قد بدأ ينمو أيضا قبل عام ١٩٥٢.

ولعل ذلك النجاح فى استثمار نهوض الوعى القومى وإنهاضه يعكس التقاء تلك الحاجة الموضوعية لدى تلك الفئة الجديدة الصاعدة التى تبتغى بناء قاعدة صناعية قوية مع الحاجة الجماهيرية التى تمثل طموحها الأعمق فى الاستقلال فأفرزت الأفكار الموجهة التى حركت المجتمع فى ذلك الوقت.

وقد قامت الإمبريالية بشروطها المجحفة لبناء السد العالى على سبيل المثال واسرائيل الصهيونية بتحرشاتها التى تذكر بخطر وجودها بدور عميق فى بلورة ملامح جديدة فى وعى تلك الفئة البرجوازية الجديدة ، كما قامت البرجوازية التقليدية بتخلفها وهامشيتها وخشيتها من المشاركة فى البرامج الاقتصادية للسلطة الجديدة بدفع تلك الفئة خطوات هامة باتجاه التبلور الذى يحدد موقفها من الذات ومن الطبقات الأخرى .

وكانت التأميمات الكبرى عام ١٩٦١ تعبيراً عن درجة عليا من درجات التبلور الطبقى لتلك الفئة الجديدة المرتكزة على سلطة الدولة .

وبينما قامت الاجراءات المبكرة لسلطة يوليو خاصة تأميم قناة السويس وخروج الشالوث الاستعمارى بعد غزو ١٩٥٦ بصنع شعبية واسعة للسلطة الجديدة ولعبد الناصر بصفة خاصة قامت تأميمات ١٩٦١ بما صاحبها من حديث واسع عن " التحول الاشتراكى " بتمكين الفئة البرجوازية الجديدة من "مظاهر الصراع الطبقى" فى البلاد وبالتالى كبح إمكانيات نمو الوعى المستقل بالانتماء الطبقى فى مصر [٨] .

فقد قامت تلك الإجراءات بتمكين الفئة الجديدة من جر مجمل طبقات المجتمع خلفها بعد أن تمكنت

من تدشين جداراتها الخاصة فى قيادة المجتمع نحو ما اسمته بالحل (الاشتراكى).

كما قامت تلك الإجراءات فى ارتباطها مع النسق الذى أحدثته الإجراءات السابقة بدءً من الإصلاح الزراعى .... الخ بعملية جذب واسعة للتيارات الفكرية التقدمية نحو الفكر البرجوازى الذى عبر عن نفسه وعن طبقته الجديدة بشعارات سياسية براقة .

كما قامت تلك التيارات الفكرية التقدمية بدورها بالتالى وبطريقة جدلية فى إكساب تلك الشعارات السياسية أبعادا خاصة .

وبالطبع فقد أفرز تسلسل الإجراءات الاجتماعية والسياسية التى اتخذتها سلطة يوليو ظواهر اجتماعية هامة فقد قامت تلك الإجراءات بتوسيع قاعدة الطبقة العاملة الصناعية توافقا مع التوسع الذى حدث مع البناء الجديد ، وكان ذلك من شأنه أن يعطى ملامح جديدة للطبقة العاملة المصرية وهى ملامح من أبرزها الحداثة التى تمثلها تلك القطاعات الجديدة التى انضمت لصفوف الطبقة العاملة بملامحها الفلاحية .

ومن زاوية أساسية لا تنتمى تلك القطاعات الجديدة الى تراث النضال العمالى النقابى والسياسى السابق على ثورة ١٩٥٢ بقدر ما كانت تنتمى إلى نظام يوليو الذى نقلها من العمل فى الريف إلى العمل فى المدينة بأجر ثابت يخلقه استقرار قوانين العمل والأجور التى سنتها السلطة الجديدة .

وفى الريف كان لتوزيع أراضى الاصلاح الزراعى أثر لا ينكر كذلك فقد كان للتسويق التعاونى ونشر الجمعيات الزراعية التى يدخل مجلس إدارتها الفلاحون وتحديد إيجار الأراضى الزراعية الذى يمثل أفضل ما فى قانون الإصلاح الزراعى وتحديده لعقد الإيجار الثابت بين المؤجر والمستأجر وتحديده لقيمة إيجار الفدان بسبعة أمثال الضريبة وكذلك إقامة المدارس، والحديث الواسع عن مجانية التعليم، واقامة صهاريج المياه النقية ... الخ. أثره فى خلق أشكال واسعة من الالتفاف حول سلطة الفئة الجديدة والاستجابة لتوجهاتها الوطنية والاجتماعية [٩].

وفى صفوف البرجوازية الصغيرة المثقفة فى الريف والمدينة خلقت إمكانيات الصعود الطبقى المرتكزة على الالتزام بتعيين الخريجين وقوانين الترقى فى الوظائف الحكومية وشركات القطاع العام أشكالا من الالتفاف حول تلك السلطة الجديدة .

وقد مكنت هذه الأوضاع الجديدة هذه الفئة من النجاح فى جذب أوسع جماهير السكان للالتفاف حول شعاراتها السياسية التى كانت لاتزال تحمل مضمونا تقدميا لمواجهة الاستعمار والطبقات القديمة.

وقد صاغ ذلك المناخ مشاعر الانتماء فى ذلك الوقت فخلق جماهيرَ قوميه تنتمى إلى ثورة يوليو . وقد تعلم الشباب أنهم جيل يوليو، جيل مجانية التعليم ومواجهة الاستعمار، أنهم بشكل أكثر جلاء جيل عبد الناصر كما كان يقال .

إن الانتماء الوطنى كان يتخذ بسرعة مظاهر الانتماء إلى حاكم - بطل صنعت منه الظروف التاريخية ودرجة التطور التاريخى فى المجتمع المصرى والعربى فى معظم الأحيان تجسيدا للوعى القومى وللأمانى القومية فى ذلك الوقت .

ولعل ذلك المظهر الذى اتخذته مشاعر الانتماء ظل يمثل - من زاوية أخرى - الثغرة التى كشفت عن نفسها بعد ذلك لامكانيات الانتكاس بمشاعر الانتماء فى البلاد .

فقد كان ذلك المظهر نفسه لا ينبىء عن انتماء حقيقى ينمو بقدر ماكان ينبئ عن مشاعر انتماء مختلطة بتشوهات عميقة من الجائز أن تكون لها جذورا فرعونية تخلق انتماء ينتكس . ولقد ساهم نظام يوليو نفسه فى صياغة تشوهات الانتماء للوطن .

فمشاعر الانتماء للثورة والزعيم والتى كانت تخلق جماهيرا قومية فى مظهرها العام كانت مختلطة بمشاعر من الرعب والخوف والتفتت .

أن الشكل العام لحركة المجتمع فى ذلك الوقت كان يبدو وكأنه يعبر عن وحدة واحدة متماسكة بصلابة كما كانت مشاعر الانتماء للثورة والزعيم تبدو أيضا مشاعر جماعية متضافرة تخرج من الحناجر فى هتافات الفداء بالروح والدم ولكن الصورة فى عمقها كانت تختلط بها ظلال أخرى متعددة الألوان تفتح ثغرات تلك الوحدة المتماسكة وتلك المشاعر الجماعية وتختلط بالرعب الذى يعكس نوازع الشك تجاه الأخرين وينخر كالسوس فى أى وحدة ويجنح بالعناصر النشطة فى المجتمع نحو الصمت إما إحباطاً أو اغتراباً أو إيثاراً للسلامة أو نتيجة لقرارات العزل السياسى والاعتقال .

ولذلك فإن مظاهر التبلور الطبقى التى سبقت ثورة يوليو وتجسدت فى تيارات فكرية وتحركات سياسية ونقابية ظلت ماثلة فى ذهن السلطة العسكرية الجديدة وتجسدت فى سلوكها وعلاقتها مع الجماهير وكما كان استبدال حركة الجماهير المستقلة المنظمة وإبداعاتها المتمثلة باللعب على التناقضات الدولية بين إمبريالية وأخرى ملمحا من ملامح الحركة السياسية البرجوازية المصرية وكان استبدال تنظيم حركة الجماهير باستثمار التناقض بين الشرق الاشتراكى والغرب الرأسمالى ملمحا من ملامح الحركة السياسية للسلطة الجديدة.

ولذلك كانت المواجهة العنيفة لأى بادرة مستقلة للجماهير ولاى تيار فكرى يطمح فى البقاء مستقلا بحركته السياسية(وهى ما شهده عدد ليس بقليل من بورجوازيات العالم الثالث وبخاصة فى المنطقة العربية) .

وقد تركت المواجهة العنيفة بين السلطة المصرية وكل من تجسدات الفكر الماركسى وتيار الاخوان المسلمين فى مدن وريف مصر بالملاحقة والاعتقال والتفتيش الهمجى بحجة البحث عن السلاح آثارا حادة من الرعب الذى يكمن فى النفس البشرية.

كما كان لاستبدال أية منظمات جماهيرية مستقلة بمنظمات مصنوعة فارغة المضمون ومنتمية مباشرة للأجهزة البوليسية التى يتقلد رجالها بحكم الوظيفة أعلى المناصب السياسية والتنظيمية - والاتحاد الاشتراكى والتنظيم الطليعى مثالان مشهوران - أثار وخيمه على أية إمكانية لتنظيم حقيقى لحركة الجماهير فى المجتمع وبالتالى على أية إمكانية لتطوير مشاعر الانتماء الجماعى للوطن.

والمثال البارز فى تلك الوجهة تمثل فى الدور الذى أنيط به للنقابات المهنية ونقابات العمال بشكل خاص * .

فقد قامت السلطة بأسلوب محكم بخلق تبعية تلك النقابات لأجهزتها السياسية والبوليسية بشكل أساسى، ومن أجل ذلك قامت بخلق أرستقراطية عمالية نقابية مرتبطة بمصالح السلطة أكثر من ارتباطها بمصالح الطبقة العمالية ، وكرست ذلك باشتراط عضوية النقابات للاتحاد الاشتراكى العربى وبعمليات التدخل فى الانتخابات بالشطب والاستبعاد والتعيين ... الخ [١٠].

وبالطبع فقد ضرب هذا السلوك باتجاه خلق انتماء أرستقراطى نقابى للسلطة وباتجاه عرقلة أية بادرة لنمو انتماء عمالى للطبقة العاملة بعد أن كان فكرها الثورى غائبا بين المثقفين الذين جذبهم التيار الفكرى الجارف للسلطة الجديدة .

لقد ضربت تلك العلاقة بين السلطة والناس بكل قوة فى استقلال حركة الطبقات الاجتماعية وكرست وجودا للشعب المصرى يتساوى مع عملية الجمع الحسابى للأفراد المنفصلين .

ومعنى ذلك أن مشاعر الانتماء للوطن ، كانت قد أصبحت مشاعر للأنتماء للسلطة - الزعيم أو "الوطن الزعيم" وكانت أيضا قد فرغت من أية انتماءات طبقية تعمق من مشاعر الانتماء للوطن .

كما كانت هذه المشاعر نفسها مختلطة مع مشاعر الخوف والشك فى الآخرين داخل دائرة شريرة من الحس البوليسى بفعل الجدران ... التى أصبح لها أذان .

ومن المؤكد أن تلك الاختلاطات للمشاعر كانت مختفية خلف الانجازات التقدمية للسلطة الناصرية، ولم تفصح عن نفسها فى ذلك الوقت فى أشكال من الفعل ورد الفعل الصريح .

ولكن دلالة ذلك تمثلت فى أن الانسان المصرى الذى كان قد بدأ يصبح انسانا سياسيا فاعلا قبل ١٩٥٢ كف عن أن يكون كذلك بعد الثورة فقد أصبح يكره السياسة ويمقتها وترتعد فرائصه لمجرد ذكر اسمها أنه يريد أن يأكل خبزا و السياسة لا تطعم ولا تغنى من جوع بل أصبحت تترادف مع الرحيل خلف الشمس .

ولعل هذه الحالة بالذات ظلت تعبر عن نفسها فى عقل المواطن المصرى وحركته الآن لتستكمل

* ستعالج هذا الموضوع تفصيلاً فى الجزء الثانى من هذا المؤلف .

نفسها بملامح عصرية جديدة .

ومعنى ذلك أن الانتماء السياسى الحر - كتعبير عن الانتماءات الطبقية والوطنية لم يكن ملمحا بارزا للإنسان المصرى العادى فى عهد عبد الناصر رغم ان عضويته فى الاتحاد الاشتراكى كانت إجبارية لشغل بعض الوظائف الهامة ، وعلينا أن نستثنى من هذه النتيجة قسما من الشباب تعامل مع الشعارات السياسية للفئة البرجوازية الصاعدة - حينذاك - بعد أن دمجها ببعض الاجراءات الوطنية والاجتماعية للسلطة السياسية ومثل بعد ذلك تياراً ناصرياً بعد أن أعطى أبعاداً أيديولوجية خاصة لتلك الشعارات التقدمية العامة لنظام عبد الناصر ، كتعبير عن انتماء سياسى يدخل رغم كل شىء فى دائرة الانتماء للوطن الزعيم التى تحدثنا عنها .

❑◆❑

obeikandl.com

المبحث الثالث

الانتماء بعد هزيمة يونيو

جاءت هزيمة يونيو ١٩٦٧ لتضرب بقوة فى مشاعر الانتماء التى صاغها عبد الناصر ، أى لتضرب بشكل أساسى فى مشاعر الانتماء "للسلطة-الزعيم" أو " للوطن-الزعيم" .

وبالرغم من حالة الركود التى كانت قد أصابت المواطن المصرى قبل الهزيمة بعد أن تحول الشعب المصرى فى ذلك الوقت إلى محصلة الجمع الحسابى للأفراد ، وبعد أن اختُزل الفعل الإيجابى للانسان المصرى - من زاوية عامة - إلى مجرد عمليات الاحتشاد لاستقبال الزعيم أو سماع خطبه وانتظار قراراته وأعماله هو وبعد أن اندمج فعل المواطن المصرى فى فعل الزعيم وإبداعه كانت هزيمة يونيو١٩٦٧ أيضا ضربة قاسية ومفاجئة لكل القيم والثوابت التى ترسخت فى ذهن الإنسان المصرى فى ذلك الوقت .

فالسلطة المقتدرة القادرة الجبارة التى غذت مشاعر الكرامة الوطنية وصاغت مشاعر الانتماء داخل دائرة الاستعداد لمواجهة الخطر الخارجى ومؤامرات الاستعمار والصهيونية قد هزمت فجأة وفى ساعات قليلة وفى أول مواجهة .

أن مشاعر الكرامة الوطنية غير المنضبطة وغير المنظمة وغير الفاعلة قد أصيبت بهزة عنيفة مفاجئة بعد أن كانت قد سلمت زمام فعلها للسلطة القادرة والزعيم الملهم خاصة وأن شحنا عنيفا للكرامة الوطنية - والغرور القومى - كان قد تم سريعا بفعل البيانات والخطب المتتالية لعبد الناصر حول سحب قوات الطوارىء الدولية قبيل الحرب وقد أكسب ذلك الشحن العنيف السريع الهزيمة عنفا استثنائيا .

إن قدرة الشعب المصرى وتحالف قوى الشعب العاملة التى ترسخت فى ذهن المواطن المصرى تكشفت عن عجز بالغ على الفعل بعد أن تكشفت عن غياب أية قوى متحالفة .

فقد كانت تلك القدرة الجمعية للشعب قد اندمجت فى قدرة السلطة القادرة والزعيم القادر ليتبقى منها للمواطن المصرى - والشعب المصرى بالتالى - شعوره الطيب الراكد غير الفاعل بالكرامة والانتماء الوطنى لقيادة وطنية قادرة .

وتكشفت المنظمات الجماهيرية التى أقامتها سلطة يوليو عن مجرد سرادقات لا تملك تنظيم أية قوى وتعرقل نمو أية حركة سوى حركات الهتاف ببذل الروح والدم

وعَكَسَ هذا الوضع نفسه فى مشاعر قلق بالغة الحدة وشعور بالعجز بالغ القسوة وعبرت هذه المشاعر عن نفسها فى خروج الناس إلى الشارع فى ٩و١٠ يونيو خاصة حين اندمج الإعلان عن الهواجس التى كانت قد تكونت عند الناس عن الهزيمة - النكسة - مع استقالة الزعيم الملهم .

لقد سقطت سلطة يوليو بعد هزيمة ١٩٦٧ وتحررت مشاعر الانتماء الوطنى من مشاعر الانتماء للسلطة ولكن هذه المشاعر كان لا يمكنها فى ظل تلك الظروف أن تتحرر من كل ما علق بها من تشوهات بضربة واحدة وعلى الاخص فى ظل الهزيمة .

فقد صنع رجوع عبد الناصر عن استقالته ورفعه لشعارات إزالة آثار العدوان ولا صوت يعلو فوق صوت المعركة وتطهير الجيش ومحاكمات الطيران ... الخ التفاف حول الزعيم - الفرد وبينما تحررت مشاعر الانتماء للوطن من مشاعر الانتماء للسلطة فانها لم تتحرر من مشاعر الانتماء للزعيم المخلّص ، واستمرت ايضا مشاعر لأفراد الشعب ولم ترتق لمشاعر شعب منظم .

وفى هذا المجال قامت لجان المواطنين من اجل المعركة بتفريغ مشاعر الانتماء للوطن، والكرامة الوطنية التى تجسدت - هنا - كرد فعل للهزيمة من أية إمكانية للفعل والإبداع واستمرت أجهزة البوليس فى القيام بدورها فى كبح جماح تلك المشاعر عند أية بادرة للنمو المستقل .

ولكن الهزة العنيفة التى أحدثتها هزيمة يونيو لم تكن لتختزل نتائجها فى ذلك المظهر الجديد لمشاعر الانتماء للزعيم - المخلّص فقط ؛ فقد تنازعت تلك المشاعر العامة مشاعر الاحباط والقنوط وفقدان الثقة والرغبة فى الانتقام من قادة الهزيمة ، وهى كلها تدخل فى دائرة مشاعر القلق والعجز التى أحدثتها الهزيمة المفاجئة كما انعكس ذلك فى الكتابات الفكرية والإبداعات الأدبية التى دخلت فى دائرة من دوائر النقد العنيف للذات وللمجتمع* .

كما كانت تظاهرات العمال والطلبة فى فبراير ونوفمبر ١٩٦٨ خاصة بعد إعلان الأحكام ضد قادة الطيران ظاهرة جديدة .

ومن الملفت للنظر ان تلك الظاهرة الجديدة قد تنازعتها المشاعر التى ذكرناها مع نمو وعى جنينى للانتماء للوطن عبر عن نفسه فى استقلالية تلك التظاهرات عن أى دفع من الأجهزة السياسية الحاكمة، ومعنى ذلك أن تلك الفئة الاجتماعية قد أحست لأول مرة - بعد يوليو - أنها جماعة فى وطن وليست مجرد مجموعة أفراد، أنها تملك بحركتها كفئة إمكانيات التأثير فى القرار السياسى أنها تملك حق الرفض وحق المطالبة الجماعية وبدا ذلك واضحا فى الوعى بالحاجة للديمقراطية السياسية

* اطلق البعض من النقاد على عام ١٩٦٩ عام مصادرة الاعمال الفنية والادبية نظرا للطابع الانتقادى الملحوظ فى تلك الاعمال ومن طليعتهم نجيب محفوظ ويوسف إدريس ... الخ .

وضرورة التغيير .

إن القيمة التاريخية لهذه الظاهرة الجديدة بعد الهزيمة بعام واحد أنها كانت أول اقتحام جماعى جسور للشارع المصرى ، معلنة انتهاء إمكانيات السلطة فى جذب كافة طبقات المجتمع خلف قيادتها فى جبهة داخلية متراصة ومحاطة بسياج من حديد ، ومعلنة حقيقة المشاعر الكامنة التى تتنازع الانسان المصرى فى ذلك الحين ومعلنة فى نفس الوقت أن وعيا بالانتماء الطبقى قد بدأ يأخذ طريقه إلى طبقات المجتمع المحكومة ويأخذ طريقه بالتالى إلى مشاعر الانتماء للوطن .

كما عكست هذه الامور نفسها ايضا على تفكير السلطة السياسية وأجهزتها فبدأ الحديث عن ضرورة التغيير وضرورة البحث عن النغمة الصحيحة .

وكان بيان ٣٠ مارس هو التعبير السياسى لبرنامج السلطة الناصرية لاستيعاب تلك المتغيرات والنوازع التى ظهرت بعد الهزيمة .

والجوهرى فى تلك الخطوة التى قامت بها السلطة انها حاولت بها حل المشكلات والإشكاليات الجديدة الناجمة عن النكسة وخصوصا اقتحام الجماهير المستقل للشارع بنفس الخط الفكرى السابق على الهزيمة والذى كانت قد تمكنت به من السيطرة على المجتمع وحكمة منفرده بعد تطعيم ذلك الخط بالطبع ببعض الشعارات الجديدة .

فالحديث عن الديمقراطية لم ينعكس فى أية بادرة ديمقراطية فى المجال السياسى والحديث عن التغيير لم ينعكس الا على بعض الرموز السياسية فى السلطة وفى الاتحاد الاشتراكى العربى وفى منظمة الشباب .

ومن زاوية أساسية قامت إجراءات السلطة ودعايتها فى تلك الفترة بمحاولات دءوبة لبناء جبهة داخلية متماسكة وفقاً لشعار "لاصوت يعلو فوق صوت المعركة" بكبح جماح ذلك الوعى الجنينى بالانتماء الطبقى الذى بدا يعبر عن نفسه بالخروج للشارع المصرى وداخل أروقة الاتحاد الاشتراكى نفسه – ومنظمة الشباب أيضاً وبإلقاء كل المثالب التى أنتجت الهزيمة على المحيطين بالرئيس فدفع ذلك فى إذكاء مشاعر الانتماء للزعيم المخلّص على حساب اى انتماء آخر ولكن فى ظروف جديدة .

وقد ساهمت الاشتباكات العسكرية مع جيش العدو الصهيونى فى تنمية تلك الوجهة فى الوجدان الشعبى العام خاصة أثناء اشتباكات حرب الاستنزاف الشهيرة دون أن تتمكن من القضاء على ذلك الوعى الجديد بالانتماء الطبقى الذى كان قد بدأ يفلت من ذلك القفص الحديدى للجبهة ويعبر عن أفكاره الجديده أيضاً التى اتخذت من طرح أسلوب حرب الشعب إمكانية للنصر على العدو .

وبينما ساهم ذلك المناخ فى إضافة بعض الثوابت الجديدة وتحديد دائرة الأعداء والأصدقاء بشكل صريح كانت ظاهرة جديدة تحتيه تنبثق من مناخ الهزيمة لتفتت فى عقد كل الثوابت والقيم التى تكونت وتبلورت عبر إجراءات عهد عبد الناصر التقدمية .

لقد تحددت دائرة الاعداء بشكل واضح فى العدو الصهيونى الذى يحتل سيناء وفى أمريكا

الاستعمارية التى تقف وراء العدو الصهيونى بكل قوة وتحددت دائرة الاصدقاء فى الاتحاد السوفيتى والمنظومة الاشتراكية وحركات التحرر الوطنى فى العالم الثالث .

ولكن مناخ الهزيمة كان من شأنه أن يفرز وجهه اخرى فى عمق المجتمع حيث يولد ظاهرة جديدة تقوم بفعلها فى الذهاب بمشاعر الانتماء بعيداً حيث الانتماءات الدينية .

فقد عكست الهزيمة نفسها أيضاً فى نقد دينى للنظام الناصرى بعد أن دمجه هذا النقد مع النظام الاشتراكى الدولى ، حيث الهزيمة نقمة من الله لابتعاد المجتمع المصرى عن الإسلام ولارتباط عبد الناصر بالاتحاد السوفيتى الملحد ، وبسبب تطبيق الاشتراكية وعدم تطبيق الشريعة ... الخ .

ورغم أن الظاهرة السياسية – الدينية كانت قد استأنفت تبلورها الجديد فى مناخ الهزيمة إلا أنها ظلت تقوم بدورها بطريقة كامنة وتتحسس طريقها فى حذر ، حتى كان استشراؤها بعد ذلك فى ظروف تالية وملابسات أخرى أنتجت الجماعات الاسلامية الجديدة .

أنتجت الظروف التى تلت الهزيمة إذن شكلا أساسيا من أشكال الانتماء فى وجدان الشعب المصرى تمثل فى استبدال الانتماء " **للسلطة – الوطن – الزعيم** " بالانتماء إلى الزعيم – المخلّص " فى اطار مضمون وطنى معاد للاستعمار الأمريكى وإسرائيل الصهيونية ووفق فكرة أساسية موجهة تتمثل فى شعارى إزالة آثار العدوان ولا صوت يعلو فوق صوت المعركة، مع بزوغ شكلين حديثين للانتماء الطبقى والدينى كما حددنا تأثيرهما ودلالات بروزهما الجديد .

وقد انعكست المساحات الشعبية التى تتخذها أشكال الانتماء هذه فى ذلك المشهد الرهيب لجنازة عبد الناصر .

فلم يكن موت عبد الناصر حدثاً عادياً فى المجتمع المصرى ، فقد مات الزعيم – المخلّص مات وهو منغرس فى الوجدان المصرى كزعيم ملأ الساحة المصرية والعربية بإنجازاته الوطنية والاجتماعية وبانتصاراته وانكساراته .

وكان قد انعكس وجوده وحضوره بشكل عميق فى وجدان كل من مؤيديه ومنتقديه ومريديه والذين يكرهون وجوده أيضا . وبالطبع لم يكن ذلك الحضور انعكاسا للكفاءات الشخصية لعبد الناصر كزعيم ملهم فقط، بقدر ما صنعت ذلك الحضور وعمقت تلك الكفاءات الشخصية ظروف تاريخية واجتماعية وأوضاع دولية تطور المجتمع المصرى داخل دائرة مؤثراتها الأساسية .

❑◆❑

المبحث الرابع

الدلالات الاجتماعية والسياسية لأحداث ١٥ مايو ١٩٧١

سيظل للجدل الدائر حول ١٥ مايو ١٩٧١ أهمية قصوى للمؤرخين المصريين والمهتمين عموما بقضايا التطور الاقتصادى والاجتماعى والسياسى فى مصر . لما يتضمنه ذلك التاريخ من دلالات عميقة سوف يحتل مكاناً خاصاً ومميزاً ليس على المستوى المصرى فحسب وإنما كنقطة تحول فى تاريخ مماثل لدول العالم الثالث بشكل عام والشرق العربى على وجه الخصوص .

والحقيقة الجديرة بالتسجيل هنا أنه سيكون من الصعب - إن لم يكن من المستحيل - فهم المغزى التاريخى لهذا الحدث دون التناول العلمى لطبيعة الأزمة الاجتماعية والسياسية المصرية قبل وفاة الرئيس عبد الناصر ومن ثم غيابه عن المسرح السياسى يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ وبالتالى ضرورة تحديد ملامح خريطة توزيع القوى الطبقية فى البلاد عشية تفجر الصراع فى ١٥ مايو ١٩٧١ .

مسار الثورة المصرية

طوال السنوات التى أعقبت الانتصار السياسى المحدود للرأسمالية المصرية أثر اندلاع الثورة الكبرى (١٩١٩) ومن خلال تحقيقها لوجودها السياسى المقيد بوجود جيش الاحتلال البريطانى وعبر إقامة أشكالها التمثيلية والنيابية (مجلس النواب والشيوخ وحكومة منتخبة على الطراز الغربى) كان من الضرورى استكمال سيطرة الطبقة الجديدة المهيمنه على بقية الطبقات الاجتماعية من عمال وفلاحين وبرجوازية صغيرة مدنية بعد أن تنامى الاحساس الوطنى لدى هذه الفئات ورفضها المتصاعد للوجود الاستعمارى البريطانى مقابل عجز - بل وأحيانا تواطؤ - من جانب رموز وقيادات الأحزاب المصرية أدى كل ذلك لانفضاض جماهيرى أخذ يتزايد يوما بعد آخر عن هذه الأحزاب واتسعت بالمقابل دوائر الفعل والتأثير للحركات السياسية المناوئة (المنظمات الشيوعية ؛ حزب مصر الفتاة والإخوان المسلمين) وهكذا أخذ يتبلور تيار سياسى جديد أفرزته الأزمة العامة للنظام الاجتماعى والسياسى فى عقدى الثلاثينات والأربعينات .

وجاءت الأحداث الدرامية عام ١٩٥١ واشتداد حدة الكفاح المسلح ضد قوات الاحتلال على طول ضفاف القنال لتؤكد للبعض طبيعة الرياح العاصفة التى ستهب على مصر فى السنوات اللاحقة ولم

يقلع بالقطع المشهد الميلودرامى للزعيم مصطفى النحاس بإعلانه إلغاء معاهدة ١٩٣٦ يوم ٢٦ أكتوبر ١٩٥١ فى احتواء الأزمة المحتدمة التى أخذت فى الاتساع ووصلت ذروتها بحريق القاهرة يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ .

وهكذا نستطيع تحديد الطبيعة المركبة للأزمة المصرية عشية ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فى مستويين :

الأول : المستوى الاقتصادى والاجتماعى :

فقد عجزت البرجوازية المصرية طوال الثلاثين عاماً السابقة عن استكمال هيكلها الصناعى الذى يكفل لها قدراً من الاستقلال النسبى عن السوق الإمبريالى فحتى عام ١٩٥٠ لم تكن الصناعة الثقيلة تتجاوز ٢ ٪ من إجمالى رؤوس الأموال الموظفة فى القطاع الصناعى هذا بينما تبلغ الصناعات الاستهلاكية ٧٤٪ والصناعات الوسيطة (التى يتجه معظمها لتغذية الصناعات الاستهلاكية) إلى ٢٤ ٪ [١١] . كما لم تتعد الاستثمارات الصناعية الجديدة عام ١٩٥١ نحو ٢ مليون جنيه وهى مالم تكن تتعدى ٥ ٪ من إجمالى الاستثمارات الجديدة لذلك العام ١١ وفى القطاع الزراعى كان هناك ١٢ ألف مالك يستحوذون على أكثر من ٣٥ ٪ من أجود الأراضى الزراعية هذا فى الوقت الذى بلغ عدد الأسر التى لا تملك أرضاً زراعية على الإطلاق نحو ١,٦ مليون أسرة (اى ما نسبته ٦٠٪ من سكان الريف المصرى فى ذلك الحين) [١٢] .

ويشير "روبرت تينجر" إلى أن مصر كانت أول دول القارة الافريقية والشرق الأوسط التى طرحت فيها قضية اختلال توزيع الدخل والعدالة الاجتماعية بمثل هذه الحدة والوضوح عشية ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ [١٣] .

الثانى : المستوى السياسى والأيدلوجى :

كما كان للفشل المتوالى للمفاوضات المصرية البريطانية بشأن جلاء جيش الاحتلال أثر بعيد على تنامى وعى قطاعات عريضة من الشعب المصرى بعجز هذه الأحزاب عن تحقيق الجلاء التام كما عكست كتابات بعض الأدباء المصريين هذه الحقيقة وأن لم تخل كتاباتهم من المطالبة بالتغيير (نجيب محفوظ ورواية زقاق المدق ، توفيق الحكيم ورواية عودة الروح) .

وهكذا جاء يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ يحمل بشرا بانتقال سياسى واقتصادى سوف يترك أثرا واضحا على حركة التوازنات السياسية فى مصر وبقية دول العالم العربى .

٢٣ يوليو ومأزق الانتقال التاريخى :

كان الانتقال التدريجى فى وعى القوى السياسية الجديدة (ذات الأصول العسكرية) والتى تنتمى فى معظمها للفئات البرجوازية الصغيرة - يتجه فى تفاعل جدلى فريد مع حركة الفعل والفعل المضاد من جانب الأطراف المشاركة فى الخريطة السياسية المصرية والعربية وخلال سنوات

التحدى الكبرى (١٩٥٦وما بعدها) أخذت صفوف حركة الضباط الأحرار تتبلور وتفرز يوما بعد آخر قواها السياسية الصاعدة وهكذا لم يكن التغيير المتوالى فى الاشكال السياسية (هيئة التحرير - الاتحاد القومى - الاتحاد الاشتراكى) وفى المراكز القيادية للأشخاص المؤسسين للحركة سوى تعبير عن الخلافات العميقة فى الرؤى الاجتماعية والتمايز الطبقى والأيدلوجى .

فاذا كان القوام الأساسى لمجلس القيادة قد حافظ على استمراره تجاه الضربات الموجعه الموجهة لنفوذ كبار ملاك الاراضى فإن الخلافات والانقسامات قد أخذت فى البروز مع الخطوات اللاحقة فى مجال تحجيم دور المشروع الرأسمالى الخاص فى البنية الاقتصادية المصرية (التأميمات الكبرى عام ٦١ وماتلاها) وهنا نستطيع تحديد أهم إنجازات الفترة الناصرية وفى فترات صعودها التاريخى (١٩٥٢ - ١٩٦٦) فى الآتى :

١ - ضرب نفوذ كبار ملاك الأراضى سياسيا واقتصاديا فبينما كان حجم تمثيلهم النسبى فى المجالس النيابية السابقة تتراوح ما بين ٥٥ ٪ إلى ٣٧ ٪ فى المتوسط فإنه قد انخفض الى أقل من ٥ ٪ فى أول مجلس نيابى للثورة (مجلس الأمة عام ١٩٥٧) كما جاءت الاصلاحات الزراعية المتتالية لتوجه ضربة موجعه الى مركزهم الاقتصادى فى الريف لصالح الفئات الوسطى من المالكين الزراعيين (٢٠ فدان فأقل) . [١٤]

٢ - تحقيق بعض التقدم فى المجال الصناعى حيث ارتفعت نسبة رؤوس الأموال الموظفة فى الصناعات الثقيلة إلى ٧ ٪ والصناعات الوسيطة إلى ٤٤ ٪ وانخفض نصيب الصناعات الاستهلاكية إلى ٤٩ ٪ وذلك عام ١٩٧٠ وبدعم مكثف من جانب الاتحاد السوفيتى أمكن إقامة نحو ٩٥٠ مشروعا صناعيا اعتمدت عليهم السلطة الجديدة فى سياستها فى المجالات الاجتماعية والتعليمية والسياسية ... الخ .

٣ - كما حدث بعض التقدم فى مجال الخدمات الاجتماعية (الصحة - التعليم - ... الخ) وانخفض عدد الأسر التى تعيش تحت خط الفقر من ٣٥ ٪ عام ١٩٥٨ إلى ٢٦,٨ ٪ عام ١٩٦٥ فى الريف المصرى وتحسن النصيب النسبى لكاسبى الأجور والمرتبات بالنسبة للناتج المحلى الاجمالى من ١٧ ٪ عام ١٩٥٢/٥١ إلى ٣٢,٩ ٪ عام ١٩٦٥ [١٥].

٤ - كما اتسعت الشرائح البرجوازية الصغيرة - وبخاصة الموظفين والعناصر الكتابية - حيث زاد عدد الهيئات العامة من هيئة واحدة عام ١٩٥١ إلى ٤٦ هيئة عامة ١٩٧٠ وبالاجمال وصل عدد الوحدات المركزية (هيئات عامة - وزارات - شركات ... الخ) لنحو ٣٠٠ وحدة عام ١٩٧٠ وهكذا ارتفع عدد موظفى الدولة من ٦٠ ألفا عام ١٩٥٢ إلى أكثر من ٣ مليون عام ١٩٧٠ [١٦] .

واذا كانت إحدى السمات المميزة لتجربة ٢٣ يوليو هو الطابع البراجماتى الذى عبر عنه بوضوح شعار (التجربة والخطأ) فإن السلوك الاقتصادى وشروط التحدى الخارجى والداخلى قد فرضت واقعا

اقتصاديا واجتماعيا من الصعب التراجع عنه دون التخلى عن الوجود السياسى للفئة الحاكمة الجديدة فالقطاع العام - الذى أصبح أداة تحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية للنخبة الجديدة بات حقيقة واقعة كما أضافت القيادة الناصرية بطابعها الخاص للتجربة فى ارتباطها بالتطلعات الوحدوية لإقامة دولة عربية واحدة وسوق عربية واحدة (اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ١٩٥٧ ثم السوق العربية المشتركة ١٩٦٤) .

بيد أن المأزق الذى وجدت فيه سلطة يوليو نفسها إزاء عشية تقييم الخطة الخمسية (١٩٦٥/٦١) واستفحال المعارضة البرجوازية التقليدية وتدعيم الرأسمالية الدولية (هيئات التمويل الدولية والولايات المتحدة) للأخيرة وزيادة حدة الأصوات المطالبة بطرح أسهم الشركات العامة فى بورصة الأوراق المالية من داخل النظام ذاته وما أن أصيب نظام يوليو بنكسة ١٩٦٧حتى نشطت العناصر المؤيدة للنظام سابقا والتى تمكنت من تحقيق تراكم مالى (سواء عن طريق استنزاف القطاع العام أو بطرق غير مشروعة) لصالح إعادة ترتيب البيت من الداخل واقامة صلات بالاحتكارات الدولية .

لقد حافظ وجود الرئيس عبد الناصر فى السلطة على التوازن الاجتماعى والسياسى القائم فى صلب بنية نظامه وفى صلب بنية الفئة البيروقراطية المهيمنة سياسيا واقتصاديا بالارتكاز على نموذج رأسمالية الدولة .

فلم تكن السلطة الجديدة ولا الفئة البيروقراطية التى تميزت منذ عمليات التمصير وهيمنت منفردة بعد عمليات التأميم فى الستينات تمثل فى بنيتها اتجاها واحدا ، كما لم تكن تمثل كتلة صماء متماسكة حول أهداف موحدة بل كانت تحتويها التناقضات التى من أبرزها :

١ - تناقضات وخلافات بين الاحتفاظ برءوس الأموال المصرة أو بيعها لتدعيم برجوازية المشروع الخاص .

٢- تناقضات وخلافات حول حجم القطاع العام وعلاقته بالقطاع الخاص وما بين مزيد من التوسع لقطاع رأسمالية الدولة أو تقليص هذا القطاع لحساب القطاع الخاص .

٣ - تناقضات وخلافات حول الدائرة المسموح بها فى العلاقات الدولية بين الشرق الاشتراكى والغرب الرأسمالى .

٤ - بالاضافة إلى تناقض موضوعى عميق بين المصالح الخاصة لأفراد البيروقراطية فى الاستثمار الخاص ونموذج ملكية الدولة للقطاع العام اى ذلك التناقض النابع من الطبيعة البرجوازية لأفراد الفئة البيروقراطية بين مصالح الأفراد ومصالح الفئة الطبقية ككل فى مرحلة الستينات .

إن هذه التناقضات والخلافات الداخلية ظلت كامنة ومتعايشة داخل السلطة فى إطار من التوازن المتأرجح الذى يميل إلى هذا الاتجاه مرة والى الاتجاه الآخر مرة أخرى .

وما أن توفى عبد الناصر حتى تفجر الصراع وبدأ العد التنازلى ليس فحسب لـ ١٥ مايو ١٩٧١

وانما للانفتاح والصلح مع إسرائيل والولايات المتحدة .

١٥ مايو والانتقال التاريخى

بتولى السادات السلطة فى أكتوبر ١٩٧٠ تبدأ مرحلة الصراع المكشوف بين جناحين فى قمة الهرم السياسى المصرى .

فهناك فئة البيروقراطية (ذات الأصول العسكرية) التى تنظر إلى وجودها كوريث شرعى وحيد للتجربة الناصرية ؛ صاحبة الإنجازات الاقتصادية الضخمة وبرز على رأس هذه المجموعة السيد على صبرى رئيس وزراء الخطة الخمسية الأولى(٦١/١٩٦٥) وشعراوى جمعة ومحمد فائق وكثيرون غيرهم وعلى الرغم من التنافر القائم بين بعض أفراد الفئة البيروقراطية إلا أن الانسجام الموضوعى فى الرؤى السياسية والاجتماعية فى هذه المرحلة كان بمثابة الأساس فى تحقيق التكتل السياسى سواء فى اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى أو فى اللجنة التنفيذية العليا التى كانت مصدر صنع القرار فى البلاد .

وفى مواجهة هذا التكتل برز تكتل مغاير أخذ ينسج خيوطه شيئا فشيئا وانسجمت رؤياهم تجاه مجموعة من القضايا أبرزها الاسلوب الأمثل لحل الصراع العربى - الصهيونى عبر الولايات المتحدة والمفاوضات مع إسرائيل وإعادة فك الاشتباك بين الدولة والمشروع الخاص.

ولم يكد يمضى أيام قليلة على تولى الرئيس الجديد السلطة حتى صدر القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٠ بتعديل أوضاع الحراسات (أكتوبر ١٩٧٠) ليدعو القوى الاجتماعية القديمة إلى التراص الطبقى فى مواجهة الوصايا البيروقراطية الناصرية ذات النزوع " الاشتراكى " ثم جاءت مبادرة ٤ فبراير ١٩٧١ لتزيد من حدة التناقض وتدفع بالأمور إلى لحظة الحسم التاريخى المرتقبة .

واذا كانت المجموعة البيروقراطية قد باتت معروفة للجميع - نظرا لما أسفرت عنه محاكمات مايو الشهيرة- فان مجموعة الرأسماليين (أنصار الرئيس الجديد) قد أخذت فى الظهور واحدا بعد الأخر فيما بعد ذلك .

ولعل من المؤشرات ذات الدلالة فى هذا السياق صدور قانون الانفتاح الأول (قانون ٦٥ لسنة ٧١) بعد الانتصار الساحق للبرجوازية التقليدية فى مايو بحوالى أربعة شهور فحسب (سبتمبر ١٩٧١) الذى يعد بحماية رؤوس الأموال العربية والأجنبية المستثمرة فى مصر ، لقد نظر هؤلاء إلى ٢٣ يوليو باعتبارها جوادا قد أدى دوره بشكل يحقق مستقبلا أقصى درجة من درجات الانسجام فى البنية البرجوازية المرتقبة وهكذا آن الأوان لإعادة توزيع الأدوار وتحول حلفاء النظام " الاشتراكى " بالأمس إلى أنصار للانفتاح الاقتصادى والصلح مع الاحتكارات الغربية * .

---

* من أبرز هؤلاء وجيه اباظة أحد أبرز رجال الصف الثاني للضباط الأحرار وكذلك شمس بدران وعلى شفيق وكبار المسئولين والوزراء فى النظام الناصرى الذى بات عدداً منهم وكلاء لشركات واحتكارات دولية بعد اتباع سياسة الانفتاح

ثم توالت القوانين والقرارات المنظمة للاوضاع الاقتصادية فى مصر (والتى بلغت حتى منتصف ١٩٧٦ نحو ١٢٤ قانونا) والتى أعادت بالضرورة ترتيب الأوضاع الاجتماعية فى مصر . ومما لاشك فيه أن انتصار الرأسمالية التقليدية فى صراع ١٥ مايو وتتويج أشد الفئات الرأسمالية تفسخا وتبعية للغرب الرأسمالى على قمة الهرم السياسى فى مصر (الفئة الكمبرادورية وأصحاب التوكيلات التجارية) كان له أثر بالغ على مسار الصراع الرئيسى بين العرب واسرائيل فى أدق مرحلة من تاريخ الصراع بالمنطقة .

فزيادة الارتباط الأمريكى - المصرى وفتح جسور التعامل والتعاون الاستراتيجى مع الولايات المتحدة بل وإسرائيل قد أثر تأثيرا خطيرا على ميزان القوى السياسية والعسكرية فى المنطقة وفتح الطريق أمام اختلال المفاهيم وتشوه الأهداف الوطنية والقومية فى أعين الملايين من المصريين الذين تعلقت بآذانهم وتركزت بعقيدتهم أن العدو الرئيسى لمصر والعرب هو إسرائيل والاستعمار .

واذا كان إعلان سياسة الانفتاح الاقتصادى باعتبارها الخط الرسمى لسياسة الدولة المصرية قد جاء عام ١٩٧٤ فإن المؤشرات الأولى لها قد بدأت قبل ذلك بكثير (سبتمبر ١٩٧١ ثم ٢١ ابريل ١٩٧٣ وحتى صدور القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤) الذى لم تستغرق مناقشته فى مجلس الشعب أحد عشر يوما فى ٦ جلسات (٢١ مايو حتى أول يونيو ١٩٧٤) برغم ما تضمنه من نصوص فى غاية الأهمية والخطورة .

وعلى أية حال لقد أعادت سلطة ١٥ مايو رسم الخريطة الطبقية فى المجتمع .

ونستطيع أن نستخلص من العرض السابق حقيقتين على جانب كبير من الأهمية :

فأولا : كان لانتصار مجموعة الرأسماليين أنصار الرئيس السادات (وفئاتها الكمبرادورية وسماسرة رأس المال الدولى) فى صراع السلطة يوم ١٥ مايو ١٩٧١ وفى مرحلة من أدق مراحل التاريخ المصرى - حيث الاحتلال العسكرى الاسرائيلى والضغوط الأمريكية والأوربية المستمرة لانتزاع مركز ثقل جديد فى صنع القرار السياسى فى مصر وبالتالى فى المنطقة العربية واعادة هضم السوق المصرية والعربية فى اطار السوق الرأسمالى الدولى أبعادا خطيرة على مسار حركة الصراع العربى الاسرائيلى وعلى توازنات القوى السياسية داخل مصر وخارجها .

ثانيا : أن النتائج التى تمخضت عنها السنوات العشر من تاريخ مصر السياسى (٧١ - ١٩٨١) وانعكاساتها الآنية والمستقبلية على حركة المتغيرات المختلفة وعلى تطلعات ونظرة الانسان المصرى ونسق قيمة ومفاهيمه سوف تترك آثارها السلبية لسنوات وربما عقود أخرى قادمة .

❑◆❑

المبحث الخامس

الانتماء فى عهد السادات

عبر السادات عن حضور عبد الناصر فى الوجدان الشعبى بإعلانه السير على طريق الزعيم الخالد، وتحيته لصورته فى مجلس الأمة بطريقته المسرحية الشهيرة .

وإذا كانت هزيمة ١٩٦٧ قد وجهت ضربة قاصمة لاندماج مشاعر الانتماء للوطن فى الانتماء السياسى فان موت عبد الناصر كان قد حول تمحور تلك المشاعر حول الزعيم - المخلّص إلى نوع من الفراغ حاول السادات مَلأه بإعلان انتمائه هو إلى الذين قالوا نعم والذين قالوا لا .

ولكن أمورا عديدة كانت قد تراكمت لتطبع تلك الفترة التاريخية بطابعها وتضافرت أزمة اللا سلم واللا حرب مع الأزمة الاقتصادية التى بدأ الشعب المصرى يتلمس طريق الوعى بمفرداتها المجزأة المنعكسة فى تدهور ظروف المعيشة لكى تصوغ العنوان العام لتداخل المشاعر فى تلك الفترة .

إن إضراب عمال حلوان فى بداية السبعينات لم يكن مجرد استهلال لذلك العهد الجديد بقدر ما كان تعبيرا عن مستوى تلك التراكمات الاجتماعية التى كانت تتم وكانت قد بدأت تفصح عن نفسها.

كما لم يكن اعتصام طلاب الجامعات فى العاصمة بعد خطاب الضباب الشهير[١٧] الذى أفرز مد وقف اطلاق النار مجرد تعبير عن القلق الذى يتنازع مشاعر تلك الفئة المتعلمة بقدر ما كان امتداداً لبدايات مشاعر الانتماء الحديثة التى تنازعت المجتمع المصرى بعد الهزيمة، وتعبيراً عن تلك التراكمات الاجتماعية والثقافية التى كانت قد بدأت تعبر عن نفسها فى أشكال جديدة من الوعى بين طبقات المجتمع وتعبر عن نفسها أيضا فى حركة السلطة .

فبينما كانت تلك التراكمات الاجتماعية والسياسية تعبر عن نفسها فى ذلك الاعتصام الذى فتح عهد التظاهرات الطلابية والعمالية بعد ذلك وتعبر عن نفسها فى ذلك الوقت فى تعدد الانتماءات الفكرية والسياسية مدعمة ميولاً ناصرية وماركسية وليبرالية ودينية بين المثقفين كانت تلك التراكمات الاجتماعية أيضا تعبر عن نفسها فى قمة السلطة السياسية لتفرز انقلاب مايو ١٩٧١ .

ولم يكن من شأن سلطة مايو ١٩٧١ أن تنفصل فى توجهاتها الخاصة بالعلاقة بين السلطة والناس وبين الناس والوطن عن توجهات سلطة يوليو ١٩٥٢ فى ذلك الشأن ولكن بينما تمكنت سلطة يوليو

١٩٥٢ من دمج مشاعر الانتماء للوطن فى مظاهر الانتماء للسلطة فى ظل الظروف التى ذكرناها لم يكن لسلطة مايو ١٩٧١ أن تتمكن من ذلك الدمج فى ظل الظروف الجديدة .

وبالطبع لم يعن ذلك أبدا أن تكف سلطة مايو ١٩٧١ عن الدأب فى محاولات ذلك الدمج كما تبتغى وتريد لذلك تمثلت الوجهة الأساسية رغم كل إشكاليات تحققها فى إبقاء مشاعر الانتماء للوطن فى دائرة المشاعر المجزأة ، الشخصية للافراد .

ولم تكن الترجمة العملية لتلك الوجهة الأساسية سوى العمل الدءوب لإجهاض المظاهر الجديدة للانتماء كلما حاولت التعبير عن نفسها (قمع التنظيمات المستقلة الناصرية والماركسية) .

إن سلطة مايو التى كانت تعبيرا عن استيعاب سريع لكافة التحولات الاجتماعية الجديدة فى المجتمع المصرى وداخل الطبقة الحاكمة كانت قد كفت عن إمكانيات صون مشاعر الكرامة الوطنية التى تكونت عبر سنوات مواجهة الاستعمار وكبار الملاك قبل الهزيمة والتى اتخذت مظاهر جديدة كرد فعل للنكسة لأنها كانت فى ذات الوقت تستوعب بسرعة فائقة كافة الميول الرجعية والانهزامية التى تكونت تحت ضغط الاحتلال وخاصة بعد أن كفت البرجوازية الحاكمة بفعل تلك التحولات حولها وداخل بنيتها عن القدرة على الاستمرار فى التمسك بشعاراتها الوطنية والاجتماعية التقدمية فى العهد الناصرى فبرزت داخلها التمزقات وتفاقمت ميولها الرجعية كحل لأزمتها وأزمة حكمها ودشنت طريقها الجديد وشعاراتها الجديدة التى اتخذت من التسوية والصلح مع العدو عنوانا كبيرا لها .

وكانت حرب أكتوبر ١٩٧٣ لحظة خاصة فى ذلك السياق ، فبالرغم من أنها كانت عملا عسكريا عنيفا الا انها كانت أيضاً ذلك المعبر الذى تم عبره حفر مجرى الصلح مع العدو أى أنها كانت تعبيرا عن الوجهة السياسية بشكل عنيف ومن الغريب أنها أيضا لم تكن تحسينا لشروط التسوية كما قمت بعد ذلك .

وبينما كانت تلك اللحظة الخاصة التى مثلتها الحرب بين الجماهير لحظة تنازعتها مشاعر الخروج من القلق والتمزق الذى أصاب الكرامة الوطنية والرغبة فى الانتقام من العدو ومواجهته مع الرغبة الشعبية فى تحرير الأرض كانت تلك اللحظة الخاصة بالنسبة للسلطة تعنى استهدافها الأصيل لمحاصرة تلك المشاعر الشعبية بهدف استثمارها فى دائرة الانتماء للسلطة وللزعيم المؤمن الجديد .

وبالطبع فقد كانت للميول الرجعية التى تحدثنا عنها سطوة القيادة فى ذلك الطريق الجديد الذى دشنته مدافع حرب أكتوبر لتتنازع الدعاية الجديدة أحاديث نصر أكتوبر المجيد - التى ستكون آخر الحروب - وأحاديث السلم والصلح لتتكشف المحصلة النهائية عن تكريس آثار هزيمة ١٩٦٧ .

وبينما انعكست هزيمة ١٩٦٧ والشعارات الدعائية التى رفعت بعدها فى محاولات لتخليص الكرامة الوطنية من الجراح التى علقت بها فأعلت من قيم الصمود والتحرر الوطنى ومواجهة العدو انعكس " نصر أكتوبر " فى محاولات دءوبة لزرع الهزيمة فى وجدان الشعب بفرملة مشاعر الكراهية

ضد الاستعمار فحرب أكتوبر هى آخر الحروب وتكفينا إسالة الدماء بلا جدوى ..... الخ .

وقد تم كل ذلك فى دائرة من مفاقمة الشعور الزائف بالنصر المجيد والنهائى وإراحة الضمير الوطنى طالما قد انتصرنا وقمنا بكل ما بوسعنا عمله وعلى أمريكا التى أصبحت صديقة أن تستكمل الصورة فليس بامكاننا أبدع مما كان .

ولكن حرب أكتوبر ١٩٧٣ لم تكن مناظرة لحرب ١٩٥٦ من زوايا متعددة ولذلك لم تتمكن سلطة السادات بعد حرب أكتوبر من أن تكون مناظرة لسلطة عبد الناصر بعد عدوان١٩٥٦الثلاثى وإن كانت سلطة السادات قد حاولت استثمار حرب أكتوبر من أجل انفراد بالسلطة فى ظل أوضاع معاكسة.

إن الفئة الطبقية التى كانت تتمكن من قيادة المجتمع بعد حرب ١٩٥٦ وتملك ما تقدمه فى ذلك الوقت من حلول اجتماعية وفكرية لمشكلات المجتمع والتى تمكنت بعد تأميمات ١٩٦١ من جر كافة طبقات المجتمع وتياراته الفكرية للالتفاف حول شعاراتها لم تكن فى وضعها الجديد وتحولاتها الجديدة بعد الهزيمة بقادرة على فعل نفس الشىء بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ بعد أن أصابها التمزق والوهن وافتقدت لأية امكانية لطرح حلول ناجعة اجتماعية وفكرية لإشكاليات المجتمع الجديدة سوى تلك الحلول الناجمة عن توجهاتها الرجعية الجديدة التى تفاقم من أزمة المجتمع .

أن تلك الفئة الطبقية البرجوازية التى كانت قد اصطدمت بكبار ملاك الأرض والبرجوازية التقليدية الكبيرة أى برجوازية المشروع الرأسمالى الفردى كفئة طبقية صاعدة وقائدة للنمو الرأسمالى تملك توجهات وطنية واجتماعية انتقالية اتخذت طابع العداء للاستعمار وسيادة أسلوب رأسمالية الدولة المرتكز على القطاع العام كانت قد تفسخت وتحولت وتبلورت لها مصالح جديدة فاتجهت لتوسيع مجالات استثمارها بالارتباط بملاك الأرض وإطلاق العنان لسيادة المشروع الفردى ليتحول شعار تذويب الفوارق بين الطبقات إلى تقنين توسيعها ومفاقمة الفوارق بين الاثرياء والفقراء وفق شعارات الانفتاح الاقتصادى ودعه يعمل اى شىء شرط أن يدفع الضرائب فيفعل كل شىء ولا يدفع أى ضرائب ... الخ [١٨] .

أى أن السلطة فى وضعها الجديد لم يكن باستطاعتها أن تجر كافة طبقات المجتمع وتياراته الفكرية خلفها بعد حرب أكتوبر وهى فى نفس الوقت تقنن تحولاتها الرجعية وتتجه نحو صياغة توسع طبقى رجعى - محلى وأجنبى تنبثق منه شعارات التحالف مع الإمبريالية الأمريكية والصلح مع إسرائيل .

وفى الدائرة العفوية الشعبية كانت الدعاية الواسعة حول "نصر" أكتوبر الذى حققه أبناء الشعب مسوغاً لإنهاء المعاناة المعيشية طالما قد تحقق النصر وتفتحت العيون تبحث عن بوادر الرخاء المنتظر وقد دفعت هذه الدائرة مشاعر الانتماء الطبقى التى كانت قد برزت بعد هزيمة يونيو نحو مزيد من البروز والنمو خاصة ومظاهر الثراء فى المجتمع وعلى قمة السلطة السياسية كانت قد بدأت مظاهرها تلوح .

ولذلك شهد المجتمع المصرى أشكالا متباينة من مظاهر الاحتجاج والمطالبة بتحسين شروط المعيشة وعبرت تلك المظاهر عن نفسها فى إضرابات المصانع ومؤتمرات العمال وتظاهراتهم فى القاهرة والإسكندرية والمحلة الكبرى وغيرها كما تجسد ذلك الوضع فى أشكال أخرى من نفاذ الصبر فى الأحياء الشعبية والمدن الإقليمية تجاه أى تعنت يأتى من أقسام البوليس لتصبح " الاحداث المؤسفة " ظاهرة عامة تأخذ شكل مظاهرات الاحتجاج .

وعلى أرض من الأزمة الاقتصادية المتفاقمة بفعل التحولات الاجتماعية الجديدة التى تفاقم من ظاهرة الإثراء الفاحش والفقر المدقع تمت محاولات دغدغة مشاعر المواطنين داخل دائرة مفزعة لبيع الوهم وهم الرخاء القادم فتفاقمت وعود الرخاء التى تتناثر معها مفردات يوتوبيا عجيبة لمجتمع الوفرة واشتراكية التمليك لا التجريد التى كان وجهها الأخر قمع أى حركة مطلبية وتجريد المواطن المصرى من تحقيق أحلامه البسيطة على أرض الوطن .

وداخل تلك الدائرة الشريرة من تفاقم الأزمة الاقتصادية وبيع أوهام الرخاء القادم حدثت صدمة جماهير مصر التى عبرت عن نفسها فى انتفاضة ١٨ ، ١٩ يناير العارمة بعد ارتطام الاوهام على صخرة الواقع الذى تمثل آنذاك فى رفع الاسعار .

لقد كانت الأزمة الاقتصادية تملك أيضا إمكانيات واسعة من الإبداعات الشريرة التى انعكست على المجتمع المصرى بعد تبلورها بشكل منهجى خطير .

فبينما كانت تلك الأزمة الاقتصادية تعكس تجسداتها على الجماهير الفقيرة بدفعهم نحو مزيد من الانتماء الطبقى خاصة فى أوساط الطبقة العاملة كانت السلطة التى تفاقم بإجراءاتها من انعكاسات تلك الأزمة على الاوضاع المعيشية لجماهير الشعب تقوم فى الوقت نفسه بدمج أسباب تلك الأزمة الاقتصادية مع خطتها فى إدانة كافة الحروب ضد الاستعمار وخاصة حروبنا ضد الصهيونية معلنة أن الأزمة الاقتصادية بسبب حروبنا من أجل العرب وفلسطين .

أن حروبنا الوطنية فى ١٩٤٨ وفى ١٩٥٦ وفى ١٩٦٧ وفى ١٩٧٣ لم تكن من أجل استقلال الوطن بل كانت من أجل العرب ومن أجل فلسطين ...!!

لقد جرى تبرير الأزمة الاقتصادية بالحرب وجرى إخفاء التحولات الاجتماعية الرجعية بالحرب وجرى زرع الهزيمة فى الوجدان المصرى بالأزمة الاقتصادية التى سببتها الحرب أى جرى تكريس الهزيمة بنصر أكتوبر المجيد !!

وعبر الخطة الجهنمية لزرع الهزيمة فى النفوس أى لمحاصرة مشاعر الانتماء الوطنى جرت محاصرة مشاعر الانتماء الطبقى لصياغة انتماء مستحيل للسلطة وللزعيم المؤمن بصفة خاصة .

ورغم أن الشعار العام الذى رفعته سلطة مايو ١٩٧١ كان : " الديمقراطية " فإن القمع البوليسى كان يلعب دورا رئيسيا فى استكمال دائرة محاصرة مشاعر الانتماء فى ذلك العهد[١٩] .

ومعنى ذلك أن القمع البوليسى لم يكن بمقدوره وحده أن يكون له ذلك التأثير الحاد دون عمل أساس لأوضاع اقتصادية واجتماعية وفكرية جديدة كانت قد تفاعلت فى بيئة المجتمع المصرى وتمكنت من إفراز سطوة آثارها المدمرة .

فلم يكن إقدام السادات على إلغاء الحراسات سوى الضوء الأخضر لانطلاق أصحاب الملكيات الكبيرة فى اكتناز الثروة وانطلاق فئات جديدة نحو الثراء عبر المشروع الرأسمالى الفردى وعبر المضاربة والاحتيال ولم يكن إحياء الفئات الرجعية القديمة سوى الضوء الاخضر لانطلاق فئات رجعية جديدة واستشراء الفكر الرجعى القديم والجديد .

وعلى سبيل المثال لم يكن إلغاء الاتحاد الاشتراكى العربى ضيقا بنظام الحزب الواحد بقدر ما كان يعكس وضعا جديدا انكشف عن العوائق التى تمثلها صيغة تحالف قوى الشعب العاملة على انطلاق السيول الرجعية الجديدة داخل السلطة الساداتية .

لقد كشف ذلك الوضع عن عدم إمكانية انطلاق السلطة الجديدة بأيدلوجية قديمة ودون أن تتحرر قوى التحالف من الإطار الذى أصبح لا يعبر عن أى تحالف ، ولعل المناقشة التى دارت فى ذلك الوقت حول مسألة إقامة المنابر الثابتة أو المنابر المتحركة أو المستقلة كانت تعبر عن ذلك الوضع .

إن السلطة التى كانت قادرة فى عهد عبد الناصر على جذب كافة التيارات الفكرية للدوران حول شعارات لم تعد قادرة على ذلك فى عهد السادات ولذلك لم يعد الإطار ملائما بل صار عائقا أمام الانطلاق .

وبالطبع كان إعلان فك التحالف الذى كان قد فك فى الواقع – مناسبة للحديث عن الديمقراطية التى يمنحها الزعيم المؤمن .

وكما تم دمج الحديث عن الأزمة الاقتصادية فى الحديث عن الحرب من أجل العرب والفلسطينيين وفى الحديث عن الصديق الامريكى وعزيزى " كيسنجر " لزوع الهزيمة وأوهام الرخاء القادم تم دمج الحديث عن الديمقراطية، بالهجوم على قوى اليسار – أعداء الوطن – والتحالف مع التيارات الدينية الجديدة التى كانت قد بدأت تنمو بعد الهزيمة كنوع من أنواع الانتماء المنعكس واستخدامها فى المعركة ضد مظاهر الانتماء الطبقى التى برزت فى حركة طلاب الجامعات وإضرابات وتظاهرات العمال كما برزت فى انتماءات فكرية جديدة بين المثقفين المصريين[٢٠] .

وفى عملية الدمج فوجىء المواطن المصرى بتبدل مواقع الأعداء والأصدقاء حيث كان طرد الخبراء السوفيت تحررا والتحالف مع امريكا تحضرا والصلح مع إسرائيل عملا حضاريا يفتح لنا مجالات الرخاء وخلق مجتمع الوفرة .

وكما أفرزت عملية الدمج الثانية تحالفا بين السلطة والجماعات الاسلامية الجديدة لضرب ظواهر الانتماء الطبقى فإنها ساهمت أيضا مع بروز مظاهر الفساد فى استشراء ظاهرة الانتماء الدينى كنوع

من أنواع الهرب من المجتمع الفاسد بالهجرة داخل الذات والانعزال عن المجتمع .

ورغم أن الديمقراطية تخلق انسانا سياسيا منتميا فأنها كانت فى طبعتها المصرية تهدف إلى ازدراء السياسة وكراهية العمل السياسى وفقدان اى انتماء .

لقد فاقمت الأوضاع الأجتماعية الجديدة والتوجهات السياسية للسلطة الطبقية من الهواجس الشعبية حول وهم الرخاء ووهم الديمقراطية ووهم الوطن داخل دائرة من الإنهاك المنهج للمواطن المصرى .

وقد ارتكزت تلك الدائرة من الإنهاك على قاعدة من تراكمات التحولات الرجعية فى البلاد وغياب أى فكرة موجهة يمكنها أن تتقدم بالمجتمع وتخرج المواطن المصرى من دائرة أزماته فدفعته نحو الهجرة أو على الأقل أدخلته فى دائرة انتظار حل أزماته بالهجرة عند أول فرصة أى بدورانه داخل نفسيه الهجرة .

وكانت إجراءات الانفتاح الاقتصادى قد قامت بخلق عدة ظواهر اقتصادية أفرزت تفاقم الحلول الفردية ونفسية التنقل والهجرة وفك استقرار الطبقات الاجتماعية فأصبحت ظاهرة الازدواج فى هياكل الأجور بين القطاع العام وشركات الاستثمار ظاهرة عامة شديدة التأثير.

كما طرأ التحول فى أوضاع بعض الحرف مثل السباكة أو النقاشة .. الخ كذلك فقد كان لوجود المناطق الحرة وما أفرزته من مهن جديدة داخل المنطقة أو عبرها آثارها المدمرة أيضا.

أى أن اجراءات الانفتاح الاقتصادى كانت تعكس نفسها داخل قطبى الثراء الفاحش والفقر المدقع لتحدث نوعا من التفكيك الاجتماعى تحت وهم الصعود الطبقى بالحبطات العشوائية داخل المجتمع أو بالهجرة خارجه .

وقد أحدث ذلك الوضع خلخلة فى مشاعر الانتماء الطبقى بالارتكاز على دائرة من قلقلة استقرار الطبقات الاجتماعية وأوهام الحل الفردى .

إن أوهام الحل الفردى قد وجدت لنفسها طريقا فى امكانيات هجرة العمال فى شركات القطاع العام للعمل فى شركات الاستثمار خاصة بين الأجيال الفنية الجديدة وأبرز الكفاءات الفنية فى تلك الشركات كما أكدت شروط العمل فى شركات الاستثمار التى لاتحكمها ضمانات الاستقرار من نفسية التنقل بالامكانية أو بالوهم - بين شركة استثمارية وأخرى أو بالسفر خارج البلاد .

وعلى الرغم من أن العمل فى شركات الاستثمار أو الهجرة للعمل فى الخارج لا يمكنهما استيعاب كل القادرين على العمل - وظواهر البطالة الصريحة تنتشر فى تلك الظروف - إلا أن نفسية التنقل والهجرة فى ظل الأوضاع الاقتصادية المتردية تكون لها سطوة ويكون لنماذجها فعل السحر[٢١].

وبينما تعكس تلك الظواهر للتنقل والهجرة الى الخارج فى توازنها مع ظواهر الهجرة داخل الذات

مشاعر لامنتمية فى المحصلة النهائية إلا أنها تنبثق وتستشرى من درجة الإنهاك التى تعرضت لها الطبقات الاجتماعية وتعرض لها الفرد فى المجتمع المصرى حتى صار لا ينتمى انتماءً حقيقياً إنيه[٢٢].

إن الانتماء للثروة - أو لوهم الثروة - يصير ملمحاً بارزاً فى مثل تلك الظروف كما تبرز فى تلك اللحظات السمات العامة للشخصية الفهلوية التى تنتمى انتماء زائفا للوطن كمعادل لبروز الطابع الطفيلى للبرجوازية الحاكمة واجراءاتها[٢٣].

وفى ظل هذه الظروف من القمع البوليسى والإنهاك الاجتماعى تمت إجراءات الصلح مع إسرائيل التى أضافت بدورها عناصر جديدة لإنهاك الانتماء للوطن .

ومعنى ذلك ان السلطة فى عهد السادات التى عملت جاهدة من أجل محاصرة مشاعر الانتماء الوطنى من أجل الصلح مع العدو ومحاصرة الانتماء الطبقى من أجل تمرير التحولات الاجتماعية والانفراد بالحكم لم تنجح فى توجيه مشاعر الانتماء للزعيم المؤمن بل قهرت الانسان المصرى بتفريغ محتويات انتمائه للوطن الذى كان قد بدأ يسلك طريقه عبر الانتماء الطبقى بكل مظاهره الاجتماعية والفكرية والثقافية .

وبينما استثمر السادات مشاعر الانتماء الدينى باتجاه ذلك الهدف الرجعى الخطير اذ به يتجرع كأسه المر فى دراما المنصة الرهيبة .

وبينما عبرت مشاعر الانتماء التى صاغها عبد الناصر عن نفسها فى جنازته عام ١٩٧٠ عبرت أيضا مشاعر الانتماء التى صاغها عهد السادات عن نفسها فى جنازته عام ١٩٨١ لم يكن كل ما حدث فى عهد السادات عملا خارقا للعادة وإن كان ما حدث للمواطن المصرى فى عهده مذهلا .

وهو ليس عملا خارقا للعادة لأنه يمكن استيعابة ودراسته وفهمه وتفسيره فى إطاره الاجتماعى التاريخى . إن الطبقات الاجتماعية التى كانت قد بدأت تتخذ وضعا شبه مستقر بعد اجراءات عهد عبد الناصر كان الانفتاح الاقتصادى واجراءات عهد السادات تعيد إجراء صياغتها من جديد لتخلق لحظة انتقالية جديدة تتسم بتفكيك الطبقات وقلقلة استقرارها السابق داخل دائرة من الردة الاجتماعية والفكرية .

وقامت تلك اللحظة الانتقالية بإفراز سطوة الحل الفردى لدى المواطن المصرى لتفرز بدورها مشاعر انتمائها الخاصة .

إن أوهام الحل الفردى قد اتخذت مستوياتها العميقة فى تلك اللحظة لأن استقرار الطبقات الاجتماعية السابقة كان قد تأثر تأثرا عميقا بغياب أى استقلال حقيقى لتلك الطبقات عن حركة الطبقة السائدة وسيطرة فكرها البرجوازى ولأن تفكيك الطبقات التالى وقلقلة استقرارها كان قد بدأ يتم فى اللحظة التى كان فيها ذلك الاستقرار مافتىء يعبر عن نفسه بشكل جنينى وفى ظل غياب

فكر اجتماعى جديد مؤثر .

ولذلك فقد طبعت أشكال التعبير الطبقى الجديد بالطابع العام لتلك اللحظة الجديدة التى يتنازعها عنصرا الاستقرار السابق والتفكيك اللاحق ، اى فى داخل دائرة تتنازعها مشاعر انتماء جماعية لكنها ليست سوى محصلة الجمع الحسابى لمشاعر أفراد طبقة أو مجموعة طبقات منفرطة وليست منظمة ومشاعر انتماءات فردية جديدة تعمقها الإجراءات التالية بما تزرعه من أوهام الحل الفردى .

أن حركة الجماهير المنتفضة داخل بوتقة تلك اللحظة التاريخية الجديدة لم تجد أبدا استمراراً لحركتها داخل تجسدات نقابية أو سياسية أو منظمات جماهيرية مستقرة بل تكشفت دائما عن مواجهة فردية .

كما عكست تلك اللحظة التاريخية الانتقالية نفسها على جماعات المثقفين التى كانت قد بدأت تندفع نحو انتماءات فكرية جديدة وعديدة فتسربت نفسية الهجرة والحل الفردى أيضا إلى المثقفين المصريين .

ولكن عناصر تلك اللحظة التاريخية كانت قد خلقت بين المثقفين والمفكرين دائرة عامة تنازعت حركتهم الفكرية والسياسية التى غالبا ما تنازعتها محاولات المحافظة على مكتسبات الاستقرار السابق ومقاومة التفكيك التالى بكل عناصره واجراءاته الجديدة .

ولعل حركة المعارضة المصرية حول قضية القطاع العام التى يتنازعها عنصرا المحافظة عليه ومقاومة بيعه وتفكيكه تمثل نموذجا عاما تتجسد فيه العناصر التى احتوت حركة المثقفين المصريين فى تلك اللحظة التاريخية .

كما عكست تلك اللحظة الانتقالية نفسها على الإبداعات الفكرية والأدبية فراحت تعبر عن خواء النفس البشرية وفردية الانسان المعاصر وسلبية المواطن المصرى ، كما عكست نفسها فى نماذج جديدة من الإبداعات الأدبية التى راحت تغوص فى الهموم الخاصة للنفس البشرية وتغلف نفسها بالغموض وتبرر عزلتها عن الناس بشتى الحجج النظرية والجمالية [٢٤] .

إن المحصلة النهائية لتراكم الإجراءات الاجتماعية والتوجهات الفكرية التى حركت المجتمع المصرى منذ يوليو ١٩٥٢ كانت قد تجسدت بشكل صريح فى تلك اللحظة الانتقالية الجديدة لتفرز أزمة اجتماعية شاملة عبرت عن نفسها فى أزمة فكرية حادة .

أن هذه الأزمة الفكرية الحادة يمكن اعطاء بعض ملامحها العامة فى انتهاء الدور التقدمى للفكر البرجوازى بعد أن دشنت أزمته هزيمة ١٩٦٧ التى تعمقت بعد "نصر أكتوبر المجيد" وذلك فى نفس الوقت الذى قامت فيه إجراءات وتوجهات ذلك الفكر البرجوازى الاجتماعية والسياسية بعرقلة النمو المستقل للفكر الاجتماعى الثورى الذى وجد نفسه – أو وجدته الطبقات الاجتماعية – بعد هزيمة ٦٧ وخاصة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ محاصرا بمنهج الفكر البرجوازى نفسه بعد أن تمكن من التغلغل فى

أعماقه ليطبعه ويحدد له مساراته لتكون وجهات ذلك الفكر الجديد فى المحصلة النهائية محاصرة بحدود رد الفعل الذى لا يتحول أبدا الى فعل مستقل .

وبينما تمكن الفكر البرجوازى من قيادة المجتمع المصرى منفردا - رغم كل شىء - فى عهد عبد الناصر جاذبا خلفه التيارات الفكرية الأخرى ليدمجها فى توجهاته ولتعطى تلك التيارات نفسها لتلك التوجهات أبعادا خاصة بفعل الدور التقدمى لذلك الفكر البرجوازى فى ذلك العهد ، فقد تمكن ذلك الفكر البرجوازى - أيضا - وبعد هزيمته وتفاقم تياراته الرجعية من الاستمرار منفردا فى طرح حلوله الرجعية التى تدمر المجتمع وتفقد المواطن المصرى هويته ، ودون أن يتمكن الفكر الاجتماعى للطبقات الشعبية من طرح بدائله التقدمية لحل المشكلات الجديدة فى المجتمع طالما كان قد تشبع بمنهج الفكر البرجوازى ووقع فى جبته وحوصر فى مساراته .

إن اللحظة التى أعلن فيها الفكر البرجوازى عن هزيمته النهائية بنمو تياراته الرجعية لم تتمكن من اعلان بديل فكرى يملك فكرة موجهة تلتف حولها حركة الجماهير وتتقدم بها لانقاذ المجتمع من مشاكل الغزو الاستعمارى الخارجى والغزو الرجعى الداخلى فتمكن الغزو الخارجى من إحراز بعض النجاحات الخطيرة وتمكن الغزو الداخلى من صياغة المجتمع وفق أهدافه وهواه .

وبينما يفرز هذا الوضع وفى داخل دائرة الأزمة الاجتماعية والفكرية الشاملة بواراً اجتماعياً وفكرياً وهجرة خارج المجتمع وداخل الذات وحلولا فردية فإنه يفرز أيضا عنفه الخاص الذى يكاد يدمر المجتمع ولا ينقذه وقد تمثل ذلك فى مظاهر العنف البرجوازى والدينى أى فى عنف سبتمبر ١٩٨١ وعنف أكتوبر ١٩٨١ وما بعدها .

ولذلك فإن مهمة ملحة تقع على عاتق الفكر الاجتماعى الجديد تتمثل فى انقاذ المجتمع المصرى من أزمته الشاملة والخروج من تلك اللحظة الانتقالية الخاصة المدمرة.

ففى مثل هذه اللحظات الانتقالية - لأن أى مجتمع لا يمكنه أن يستمر كذلك - يكون الوطن نهبا لامكانيات الغزو الاقتصادى والفكرى والثقافى وتكون مهمة جماعة المثقفين والمفكرين والعلماء فى المجتمع مهمة أساسية فى كشف مظاهر الغزو والتصدى لها وكشف نقاط الضعف والقوة فى المجتمع التى يتسرب الغزو منها أو تلك التى يتحطم على صلابتها.

❑◆❑